القروي يترك قراه بحثا عن العمل في سن تتراوح بين ١٤ـ١٥ سنة . وقال ان العمال العرب يعودون الى قراهم وليس في وسعهم الاستقرار وبناء عائلات خارج القرية . وفي هذا التقرير فجر الدكتور اسطورة تطور القرية العربية التي ترويها الاوساط الاسرائيلية الحاكمة . وفي الوقت ذاته ادان التقرير سياسة نهب الاراضي وتحويل القرى العربية الى « فنادق » للعمال العرب الذين يعملون في اقسى الظروف . اما عن العلاقات الاجتماعية القائمة بين العرب واليهود ـ والتي يرى بها الباحثان سببا يمنع العربي في اسرائيل من المشاركة الفعلية في عملية الخلاص ـ فيقول الدكتور عنها : « انها علاقات عمل بكل معنى الكلمة...لكن الاتصال بين الفريقين محدود»(٤٥).

اما البروفسور عمانوئيل يلين بعد بحث قام به مع عدة اساتذة ومديري معاهد ابحاث اخرين ، فقد جاء(٤٦) : ان من بين الـ ٩٤ قرية التي خضعت للبحث هنالك عشرون قرية على مستوى العصرية المقبولة نوعا ما ، اذ انها قرى من الممكن ان تأخذ قرارات وتنفذها . وبأنه يوجد عشرون قرية اخرى ما زالت في الحضيض تعيش في ظروف القرون الوسطى ، لم يحدث بها تطور ما منذ زمن المحراث الاول . وباقي القرى العربية (٥٤) قرية ، بمقياس مستويات تطوير مختلفة . ويقول البروفسور يلين : اولا الكسل موافق على ان الوضع العام في القرية العربية هو وضع ليس طيبا .

واما بخصوص خوف العرب في اسرائيل من ان يخسروا الاستفادة من ارض اللاجئين ، فهو قول خبيث ايضا ومناف للواقع . خبيث لانه يهدف الى دق اسفين بين العرب في البلاد وبين اخوانهم اللاجئين ويظهر التناقض المصلحي بين الفريقين . وغير واقعي لان جماهير الفلاحين قد صودرت اراضيها الحقيقية منها ، فهل يعقل ان تقدم لها السلطات الاراضي التي صادرتها . في الواقع ان مؤسسة الكيرن كايمت ودائرة اراضي اسرائيل تقوم بتقديم بعض الاراضي المصادرة الى بعض عملائها الممتازين جدا من سماسرة سابقين لكيرن كايمت او عملاء للمخابرات . وهؤلاء قلة ضئيلة قد يوجد واحد منهم في كل قرية فقط . والسلطات تضرب عصفورين بحجر واحد ، فهي ترضي هؤلاء العملاء على حساب اراضي العرب المصادرة . وهم بدورهم يقومون بتأجيرهم الى الفلاحين المعدمين لقاء ضمان سنوي او مقاسمة على نصف المحصول او ثلثه . ونائب مدير اراضي اسرائيل ، الوني ، لم ينف ان نائب الكنيست العربي المرتبط بحزب العمل ، سيف الدين الزعبي ، يستأجر اراضي من ادارة اراضي اسرائيل (اللاجئين) ثم يؤجرها الى اخرين . والمقدر ان نحو الف دونم تؤجر الى سيف الدين فيؤجرها هو بدوره بما يعود عليه بعدة الاف من الليرات (٤٧). وعلم ان سيف الدين يستأجر دونم الارض بسعر خمس ليرات ثم يؤجره بعد حين بسعر ٢٥ ليرة اسرائيلية(٤٨).

اما الفلاحون المساكين ـ الذين يحاول الباحثان ان يجعلا مصالحهم تتناقض مع مصالح اللاجئين ، فقد تحدث عنهم وزير الزراعة امام المؤتمر الزراعي في تل ابيب فقال : لقد اعد في المدة الاخيرة قانون يلزم المستوطنين (اليهود) مستأجري الارض بالاقامة عليها وبفلاحتها بانفسهم مع افراد عائلاتهم . واعلن ان رئيسة الحكومة تؤيد القانون المقترح ، ولماذا يقترح هذا القانون ؟ حتى يمنعوا « تأجير الارض القومية للعرب بواسطة مستوطنين يهود »(٤٩). واضاف الوزير انه حسب رأيه سوف لا يقدر القانون لوحده ان يوقف تأجير الارض للعرب . ولذا فان واجب حركات الاستيطان ان تنشط في هذا المجال . كذلك اعلن ان عدد الفلاحين اليهود يتناقص . وحتى يقنع المؤتمر بجدية «اخطار استيلاء العرب على الزراعة » قال : « في الاسبوع الماضي نقصت الخضار في الاسواق بسبب عيد عربي في نفس الايام » .

يحاول البحث المذكور ان يظهر ان للعرب مصلحة مادية في بقاء اسرائيل ودوام الاوضاع على ما هي ويعتبر هذا الامر عنصرا مخفضا لحدة الانتماء العربي في هوية العربي في اسرائيل . اننا نعتقد عكس هذا الكلام . فالطبقة الارستقراطية الريفية، التي كانت تمثل الى حد ما « شهامة » التقاليد العربية ، قد رفضت التعامل مع السلطات منسجمة مع خلقها العربي الرفيع . هذه الطبقة ضربت اقتصاديا واجتماعيا . وصودرت اراضيها ولم تعط المراكز اللائقة بها في المجتمع . وفي اغلب الاحيان اقامت السلطات من عناصر اخرى اقل وجاهة منها ومحدثة النعمة ، منافسا اجتماعيا . ان تغيير الاوضاع في مصلحة هذه الطبقة . اما الفلاحون والعمال ، الذين يعانون من التمييز ، فان تغيير الاوضاع لن يضرهم ايضا ، هذا ان لم يكن لصالحهم وخاصة الفلاحين الذين صودرت